في فقه الأزمة

هل لدينا أزمة واحدة أو أزمتان؟ أو هل لدينا رزمة واحدة من المشكلات أو رزمتان؟ هل علينا أن نتحدث عن مشكلات يعاني منها الخطاب الإسلامي ومشكلات أخرى يعاني منها المسلمون في كل مجتمعاتهم وتجمعاتهم؟ أو أن الحديث عن مشكلات الأمة وأزماتها هو كالحديث عن مشكلات تفكيرنا وطرق تعبيرنا عنه؟.

هذا السؤال مطروح بقوة والجواب عنه لا يخلو من شيء من الغموض والالتباس. والذي أراه أن الذين يصوغون الخطاب الإسلامي هم جزء من الأمة، وعلاقتهم بمجتمعاتهم ـ مثل علاقة أي صفوة بمجتمعها ـ متدرجة، بمعنى أن مشكلات مجتمعاتهم تنعكس على حياتهم الشخصية، وعلى تفكيرهم بنسب متفاوتة. والذين يمكن أن نقول: إنهم بريئون من علل مجتمعاتهم هم قليلون جداً أو غير موجودين. من هنا يمكن القول: إن توصيفنا لأزمات الأمة سيعني على مستوى ما نوعاً من التوصيف لمشكلات العمل الدعوي والخيري والتحرك الإصلاحي والأداء الإعلامي والسياسي والتعليمي، وكل ما يمكن أن يوصف بأنه من مهام النخب الثقافية والاجتماعية. وعلى سبيل المثال، فإننا إذا قلنا: إن الأمة تعاني من الإحباط والعجز عن الإبداع ووجود فجوات واسعة بين القول والفعل إلى جانب ضعف البحث العلمي والاستبداد بالرأي.. فإننا في الحقيقة نتحدث عن أزمات تشكل بيئة عامة ملوثة، يتنفس فيها الصفوة والعامة على حد سواء، لكن تأثر الصفوة ببيئاتهم تكون عادة اقل. ومهما يكن الأمر فإن اكتشاف واقع الأمة ووضع الإصبع على أهم العلل التي تعاني منها يظل متطلباً أساسياً من متطلبات تجديد الخطاب الإسلامي، حيث إن تجديد رؤانا الإصلاحية سيظل غير ذي معنى إن لم يتحسن إدراكنا لما نريد إصلاحه.

كل من يكتب في شؤون التغيير والإصلاح يواجه مشكلة فصل المجالات بعضها عن بعض، ومشكلة فصل الحديث في الداء عن الحديث في الدواء. إننا ونحن نتحدث عن توصيف مشكلة اقتصادية نجد أنفسنا قد تطرقنا للحديث عن مشكلة أخلاقية أو تربوية. وحين نتحدث عن حل من الحلول نجد أننا دلفنا للحديث عن المعضلة من حيث لا نشعر. ولهذا فإن بعضاً مما سنقوله هنا في توصيف ملامح أزمات الأمة قد يتكرر بصورة ما عند الحديث عن تجديد الخطاب الإسلامي في الجانب الاجتماعي أو السياسي أو الأخلاقي...

من وجه آخر فإنني لا أرى الإطناب في الحديث عن المشكلات، حتى لا نوقع القارئ في الإحباط؛ ولاسيما أن المجلات والجرائد اليومية لا تكاد تخلو واحدة منها من شيء من هذا، وبأسلوب مبالغ فيه. وهذا عرض سريع وغير مستقص لما أظن أنه يشكل ملامح أزمة الأمة ـ وهي نفسها تقريباً ملامح أزمة الخطاب الإسلامي ـ عبر المفردات الآتية:

١ـ مشكلة الصلة بالواقع ثلاثية الأبعاد، فهناك أولاً الإدراك الأولي للواقع، أي الإحساس به والشعور بما فيه من إيجابيات وسلبيات وإمكانات وممانعات ... ثم يأتي بعد ذلك فهم الواقع. إن معظم الناس يملكون مشاعر جيدة حول الواقع، لكن الذين يفهمون واقعهم على نحو جيد هم دائماً قليلون؛ لأن الفهم العميق يعني نوعاً من التقييم. وهذا يحتاج إلى معايير علمية محددة. وعلى سبيل المثال فإن فهم وضعية جامعة من الجامعات في بلد من البلدان، يتطلب المعرفة بأدائها وإيجابياتها وسلبياتها ونقاط ضعفها، كما يتطلب معرفة حسنة بمرتبتها بين الجامعات المناظرة ...

أما البعد الثالث فيتعلق بمعالجة الواقع وإصلاحه. إن الذين كتبوا عن مشكلات العالم الإسلامي كثيرون، وكثير من تشخصياتهم صحيح، لكن حين يأتون إلى طرح

الأسئلة حول أسباب ما حدث ويحدث، وإلى توصيف العلاج له فإنهم يختلفون إلى درجة التنازع الحاد والتراشق بالبحوث والأفكار والعبارات ... وأخطر أسباب الخلاف ليس هو ما يدفع إليه البحث الحر والقناعات المتباينة، لكن ما تدفع إليه شبكة مصالح المفكر أو الباحث. إن الإنسان حين يصف العلاج في إطار مصلحته الشخصية، يكون مثل طبيب يستورد نوعاً من الأدوية، وحتى يبيع منه أكبر كمية ممكنة، فإنه يصفه لكثير ممن يراجعونه بقطع النظر عن نجاعة دوائه وملاءمته لعللهم!

كثيرون منا ينظرون إلى الواقع السيِّئ على أنه شيء لا فكاك منه، وينظرون إلى ضخامة تكاليف تغييره أو استحالة ذلك التغيير، فيجدونها هائلة، ويصبح همهم بالتالي التنظير إلى إضفاء نوع من التناسق المنطقي على الواقع. ولم لا وهم يستفيدون من هذا الواقع. بعض الناس يجدون في تشخيص الواقع تفويتاً لبعض المكاسب عليهم؛ ولهذا فإنهم على صعيد التشخيص يهونون من شأن الانحراف، ويعطون انطباعاً بأنه أقرب إلى الطبيعي. «كل الشعوب هكذا .. أو لسنا أسوأ من غيرنا» كما أنهم على صعيد العلاج يلجأون إلى فلسفة: «ليس في الإمكان أبدع مما كان»!

وأعتقد أن كثرة المهتمين بمسائل الإصلاح وكثرة المخلصين بينهم إلى جانب هامش ملائم من حرية التعبير ـ سوف يساعد على التخفيف من أضرار هذا الفريق من «أطباء المجتمع»!.

٢ـ يشعر الإنسان المسلم بقدر غير قليل من اليأس والإحباط والعجز، وصار معظم الناس لا يعتقدون بوجود مخرج من النفق المظلم الذي لبثنا فيه قروناً عديدة. حين غزا التتار أجزاء مهمة من العالم الإسلامي صار الناس يتداولون مقولة، مضمونها:« إذا قيل لك إن التتار خرجوا فلا تصدق». وهذا هو الشأن اليوم بالنسبة إلى مواكبة العصر، إذ إن لدينا أعداداً كبيرة من المسلمين يقولون: «إذا قيل لك سنكون في

مصاف الأمم المتقدمة فلا تصدق ». وربما كان أهم أسباب هذه المشاعر والقناعات ثلاثة:

الأول: هو ما عهدته الشعوب المسلمة من استعمار عسكري لبلادها، وما تشعر به الآن من نفوذ قوي للآخرين في تقرير الكثير من قضاياها.

الثاني: ما ترسب في الذاكرة التاريخية للشعوب المسلمة من قهر وإذلال وتهميش، وما تعانيه أعداد كبيرة من هذه الشعوب من فقر وجوع ومرض وافتقار إلى أبسط الخدمات الأساسية.

الثالث: هو الفارق الحضاري الملحوظ بيننا وبين الدول الصناعية على مستوى التنظيم والتصنيع والمعرفة والتقنية والسيطرة على المجال الخاص.

كثير من المسلمين يشعرون اليوم أنهم معرضون لكل المخاطر والاعتداءات ولهذا فإنه يسيطر عليهم باستمرار القلق والحذر من احتمالات السقوط والإخفاق. إنهم يشعرون بنوع من التمزق والاغتراب عن الذات. ولأن إمكانات المشاركة في التغيير تكون في معظم البلدان الإسلامية محدودة وضيقة، فإن معظم الناس لدينا تعودوا الخضوع والامتثال القسري وعمل كثير من الأشياء غير المقنعة بالنسبة إليهم. وحين يصل الإنسان إلى هذه الحالة يصبح رد فعله على المشكلات مشكلة تضاف إلى مشكلاته. ومن هنا فإن من مهمات الخطاب الإسلامي الأساسية نشر روح الأمل والتفاؤل والثقة بالذات ونشر روح المبادرة وتحمل المسؤولية. نحن مطالبون بأن ندل الناس دائماً على أسباب ما هم فيه وأن نساعدهم في العثور على حلول لمشكلاتهم وتوفير البدائل المختلفة.

٣ـ نحن نشعر باستمرار أننا في حاجة إلى السمو وإلى الاحتفاظ بهويتنا وأخلاقنا وندرك أننا حتى نظفر بذلك فلا بد لنا من الصمود في وجه التدفق الثقافي الأجنبي.

وندرك كذلك أن الصمود يحتاج إلى مقاومة صلبة وإلى إرادة قوية. ومن ثم فإن اللغة السائدة في مجال الوعظ وفي كثير من الوسائل الإعلامية تحمل الكثير من الحث للمسلم على أن لا يلتفت للمغريات، وأن يبتعد عن المعاصي ... ونحن لا نختلف في أن مثل هذه التوعية يجب أن تستمر وفي كل الأحوال؛ لكن علينا أيضاً أن نتساءل: كم ينبغي أن تكون الهوية الثقافية للأمة جذابة ومتألقة وراسخة حتى تستطيع الصمود في وجه هذه التحولات المستمرة نحو أوضاع أكثر دنيوية ونحو علاقات أكثر إباحية وتوجهات أكثر بعداً عن التقيد بأي تعليمات أو إرشادات من أي نوع كانت، وعن أي جهة صدرت. إن التجربة التاريخية تدل على أن قسماً كبيراً من الناس يتطلعون إلى الجديد، وينجذبون إليه دون أن يملكوا القدرة على فحصه ومعرفة الأضرار الكامنة فيه. وهذه الفئة تكون في العادة هي الفئة الأكثر حيوية والأكثر حضوراً في الساحة العامة. ولهذا فإن كل مجموعة إنسانية تأتي بالجديد فإنها تملك فرصاً كبيرة للتغلب على من يبقى قابعاً في القديم سواء أكان ذلك على مستوى التجديد التقني أو على مستوى أسلوب الحياة. وهكذا فقد تغلب اليونان على حضارات الشرق الأوسط ثم أتى الرومان بتنظيم سياسي وعسكري جديد، فحققوا الغلبة، ثم جاء العرب ومعهم كثير من المسلمين حاملين رسالة الإسلام فجددوا هذا الشرق العتيق بالدين والتشريع والتنظيم السياسي والعسكري. وإذا تأملنا في أوضاع شباب المسلمين اليوم ـ على سبيل المثال ـ فإننا سنجد شريحة غير قليلة منهم مفتونة بمنتجات الحضارة وأساليب العيش الغربي دون حرص على النظر في مدى صلاحيتها أو مشروعيتها. والمؤشرات على ما نقول كثيرة، ولو لم نأخذ إلا هذا الضجيج الهائل الذي يحدثه برنامج تافه ومارق مثل «ستار أكاديمي» وهذه المتابعة الضخمة له من قبل الملايين ... لكان كافياً للتدليل على ما نقول!.

هذا كله يعني أن الأمة تحتاج من أجل المحافظة على هويتها وشبابها إلى ما هو أكثر من النصح والإرشاد والتنظير، إنها تحتاج إلى الإبداع في تنظيم الحياة، وشغل وعي الناس بالأمور الجيدة والمفيدة وإيجاد الأطر التي تلبي تطلعاتهم بما لا يخدش تدينهم والتزامهم. التحدي الذي يواجهنا هو: كيف نجعل الولاء لله ورسوله ومضمون الالتزام بالشريعة حاضراً في الوعي وفي السلوك من خلال كونه ماثلاً في كل جديد. إن هذا لا يكون إلا إذا كان المجددون من أهل الخير والالتزام والوعي بمتطلبات الزمان الذي يعيشون فيه.

٤ـ من أهم معالم الأزمة التي تلتف حول أعناق كثيرين من أبناء الأمة ما نلاحظه من فراغ روحي وفقر في الوجدان والأشواق السامية والنقية. إن التدين العميق هو الذي يوفر للناس الامتلاء الروحي عبر الصلة بالله ـ تعالى ـ وعبر أشكال التعبد التي يقتضيها التدين في الليل والنهار. التدين يدفع في اتجاه التضحية بالأشياء المادية، ويغني المشاعر والمعاني المجردة من المصالح والمنافع الدنيوية، على ما نشاهده لدى كل من أكرمه الله ـ تعالى ـ بمستوى عالٍ من الالتزام. وحين يتراجع التدين لدى الإنسان المسلم، فإن عقيدته بالله ـ تعالى ـ وباليوم الآخر تصبح عبارة عن أفكار وتصورات باردة، وتفتقر إلى خاصية التفاعل مع السلوك. إن العقيدة الحقيقية تصوغ الطموحات والتشوقات، وتنظم ردود الأفعال. إنها باختصار دليل المسلم وملاذه في الشدائد والصعاب. النظريات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وكذلك مشاعر الانتماء إلى القوم والوطن، لا تمثل قيمة روحية في حد ذاتها، ولا تمنح المسلم أفقاً ثابتاً للنمو والثراء الداخلي، لأنها لا علاقة لها به. ومن هنا فإن من لا يقيم الصلاة ـ مثلاً ـ ولا يقرأ القرآن ولا يذكر الله ـ تعالى ـ ولا يتصدق لن يجد أي مغذٍ روحي حقيقي يساعد على بقاء هذا الجانب المهم في شخصيته حياً. ولا سيما أننا في مجتمعاتنا الإسلامية لم نقم بشق طريق واسع لبناء مشاعر إنسانية عميقة، تحمي ضعيف التدين ـ ولو على نحو جزئي ـ من

التصحر الروحي ومن الشعور بالتفاهة. الغربيون على نحو عام وصلوا بعد عزل الكنيسة وسيطرة العلمانية إلى اليأس من إمكانية جعل الدين والتدين مصدراً للتوهج الروحي، ومن ثم فإنهم حاولوا إغناء البعد الروحي عن طريق التعاطف مع المظلوم والضعيف والعاجز وعن طريق الشعور بمشاعر الحيوان وبناء علاقة حميمة معه إلخ... وقد نجحوا في ذلك نجاحاً مقدراً.

نستطيع بعد هذا أن نقول: إن أزمة الفراغ الروحي لدينا مرشحة إلى المزيد من التفاقم ما لم نقم بتكوين تيار روحي قوي وشامل ومنضبط بالأحكام والآداب الشرعية. وإنها لقضية تستحق الكثير من التفكير والاهتمام.

٥ ـ الفراغ الفكري يشكل الوجه الآخر للأزمة لدينا. ونعني بالفراغ الفكري ضآلة الدور الذي يقوم به الفكر النير في تخطيط الحياة العامة وتوجيه الحركة الاجتماعية. والمشكلة الأساسية في هذا السياق لا تتجلى في عدم وجود طبقة أو شريحة مستنيرة تقوم بدورها الإرشادي، وإنما تتجلى في انعدام ما يكفي من الاستنارة العامة، أي انخفاض سوية التفكير لدى ما يزيد على ٩٠٪ من الناس. وقد يكون من المهم أن ندرك أن أزمة التفكير اليوم هي في جوهرها أزمة معرفة وأزمة قراءة. وقد كان الناس ـ وما زال كثير منهم ـ يعطون دوراً مبالغاً فيه للدماغ والذكاء في ارتقاء التفكير وتأثيره في التقدم الحضاري. أما اليوم فقد تبين أن مشكلة التفكير هي عينها مشكلة المعرفة، ومشكلة المعرفة هي فرع من مشكلة القراءة والاطلاع ومصاحبة الكتاب واقتنائه والاحتفاء به. إن المعرفة هي خبز الدماغ. ونستطيع القول: إن العقل يظل مجوفاً وفارغاً ما لم يتم ملؤه بالمعارف الجيدة والمنهجيات السديدة. إنه باختصار أشبه بحاسب عملاق، لا يقوم بعمله على نحو جيد من غير برامج ممتازة يشتغل عليها. وإذا فتحنا ملف القراءة لدى الشعوب الإسلامية، فإننا سنفتح ملفاً كئيباً محزناً لذوي الفهم والغيرة. قد مرت علينا عصور انحطاط وجهل خسرنا فيها كل رصيدنا الحضاري في

العلاقة مع الكتاب وفي التشوق إلى المعرفة والذي كان يشكل نموذجاً عالمياً في الاهتمام بالعلم والاطلاع. وفي الأرض أمم كثيرة لم يكن لها تاريخ علمي كتاريخنا، لكنها اليوم تتقدم المسيرة في تقنية المعلومات وفي تطوير التعليم وبناء المجتمع العلمي. أما نحن فموقفنا يتسم بالمراوحة وأحياناً بالتراجع. والأرقام المتوفرة من مصادر عربية وغير عربية تؤكد أننا اليوم أمة معرضة عن العلم، حيث إننا لا نذكر في عداد من ينتج المعرفة، كما هو شأن الأمم المتقدمة، كما لا نذكر في عداد من يستهلك المعرفة، كما هو شأن الدول الصاعدة مثل الصين والهند وسنغافورة والبرازيل.. إن الأرقام كثيراً ما تولِّد الصدمة، لأنها تكشف زيف الادعاء، وتفتح الجرح الذي التأم على فساد. وبلاغتها في طرد الغموض باهرة! وإذا استعرضنا شيئاً منها، فسنجد الآتي[1]:

* النسبة التي تقرأ من أبناء العرب هي في حدود ٨٪. أما الذين يشاهدون التلفاز على نحو شبه دائم فإن نستهم تصل إلى ٩٢٪. على حين أن نسبة الأطفال الذي يطالعون في الكتب تصل في فرنسا إلى ٥٠٪ وفي ألمانيا إلى ٧٠٪.

* عدد الصحف في البلدان العربية يقل عن «٥٣» لكل ألف شخص، مقارنة بـ«٢٥٨ » صحيفة لكل ألف شخص في البلدان المتقدمة.

* متوسط الكتب المترجمة لكل مليون شخص من العرب في السنوات الأولى من الثمانينيات كان في حدود « ٤/ ٤ » على أنه بلغ « ٥١٩ » كتاباً في المجر و « ٩٢٠ » كتاباً في إسبانيا.

* لا يتجاوز الإنتاج العربي في مجال الكتب أكثر من «١/ ١» من الإنتاج العالمي على الرغم من أن العرب يشكلون « ٥٪ » من سكان العالم.

---

1) أحب أن أشير إلى أن كل الأرقام التي تتعلق بقضايا حضارية كبرى تعد أرقاماً غير دقيقة، ومن هنا وجب التعامل معها على أنها مؤشرات ليس أكثر.

* تذكر بعض الدراسات أن متوسط قراءة العربي هو حوالي «٦» دقائق في اليوم على حين أنه يصل في أوربا إلى نحو من «٣٨» دقيقة.

* ذكر مدير لواحدة من كبريات دور النشر العربية في مقابلة تلفزيونية أنه يطبع من كل كتاب ينشره نسخة واحدة لكل مليون عربي!!.

إن أزمة إعراض المسلم عن القراءة تستمد خطورتها من ضخامتها، حيث إن ما يبدو شيئاً هيناً يصبح عظيماً إذا أضحى عاماً أو واسع الانتشار. ومن هذا المنطلق فإن بعض الباحثين عدّ وباء إدمان التدخين أخطر من وباء إدمان المخدارت بدليل أن الذين يموتون بسبب التدخين يبلغون أضعاف الذين يموتون بسبب تناول المخدرات. إن خطورة الأمية الثقافية تتضاعف حين تتفشى في عصر يوصف فيه أبناء الأمم المتقدمة بأنهم نهمون معرفياً. على حين يوصف أبناؤنا بالانصراف إلى مشاهدة التلفاز أو ذرع الشوارع أو البحث عن المطاعم التي تقدم الأطعمة اللذيذة!

لم يقصر الخطاب الإسلامي في بيان أهمية القراءة ولا في بيان خطورة الجهل، فقد سودنا عشرات الآلاف من الصفحات في ذلك، لكن التقدم الذي أحرزناه لا يكاد يذكر؛ مما يدل على أن المطلوب ليس الكلام، وإنما الفعل. وقد يبدو أنه لا بد لكل بلد إسلامي من تبني مشروع وطني عملاق للقراءة، تقوم عليه جميعة ذات فروع كثيرة، وتخصص له فضائية وموقع كبير على الإنترنت بالإضافة إلى عشرات اللجان الداعمة. إن التحدي الذي يواجهنا يتمثل في جعل القراءة جزءاً من السلوك اليومي للإنسان المسلم، وجعل العلم والمعرفة المتخصصة خلفية مشتركة لكل الجهود التي تبذل في إصلاح جوانب الحياة المختلفة. وهذا لا يتم من غير تبني القيادات الاجتماعية والشعبية لهذا المشروع.

٦ ـ لدى الأمة مشكلة أخرى ترتبط على نحو وثيق بالجانب الفكري والمعرفي،

وهي مشكلة التخلف في مجال البحث العلمي والإنفاق عليه. والحقيقة أن هذه المشكلة هي مشكلة نخبة، لكن تأثيرها يشمل كل فئات المجتمع. إن الله ـ جل وعلا ـ سنناً ماضية في هذا الكون، وإن اكتشاف الواقع على نحو صحيح يتم عن طريق معرفة تلك السنن. كما أن الاستفادة مما سخره الله ـ تعالى ـ لنا لا تكون إلا من خلال معرفة القوانين الكيمائية والفيزيائية والفلكية... وإلا من خلال فهم الممانعات التي تبديها المادة في وجه طموحات الإنسان... إن فهم كل ذلك ومعرفته على نحو دقيق ووثيق لا يتم إلا من خلال التجربة والمعايشة، وليس من خلال التأمل والحدس والتمثل الذهني. وإن التقدم التقني والصناعي والطبي.. مدين على نحو مطلق للعقول الكبيرة التي تشتغل في حقل البحث العلمي وللأموال الطائلة التي تنفق عليه. إن من الثابت أن هناك علاقة قوية جداً بين التقدم الصناعي والإنفاق على البحث العلمي؛ وعلى سبيل المثال فإن الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وألمانيا تحتل المراكز الثلاثة الأولى في العالم في الإنتاج الصناعي، وتحتل أيضاً بالترتيب نفسه المراكز الثلاثة الأولى في نسبة الإنفاق على البحث العلمي والاختراع. هذا الإنفاق السخي على البحث العلمي، ينظر إليه لدى خبراء التنمية في الدول المتقدمة على أنه استثمار من أفضل أنواع الاستثمار، حيث تبين أن كل دولار تنفقه شركات الأدوية على الأبحاث ـ مثلاً ـ يعود عليها بـ « ٣٣٣ » دولار. وكل ألف دولار تقدمه الدولة للمجهود العلمي يعود عليها بمليون دولار في هيئة ضرائب على الصادرات والسلع المنتجة لاحقاً. وهناك شيء آخر مهم غير هذا، وهو أن الإنفاق الواسع على البحث العلمي يعني وجود شريحة جيدة من المجتمع تشتغل في مهن راقية تتصل بالمعرفة والإبداع والاختراع، وتتعامل مع الكتاب والحاسوب والمختبرات، وتستثمر ما تراكم من بحوث علمية، وتنقحه وتمحصه. هؤلاء بحكم رقيهم العقلي والمعرفي يكونون أفضل استعداداً للتعامل مع

تعاليم الشريعة، وأفضل وعياً بمقاصدها وبمتطلبات التدين الصحيح. وهم من وجه آخر يشكلون نقطة الضوء التي تشع المفاهيم العلمية في الناس، وتساعد على تأسيس المجتمع العلمي، وهو ذلك المجتمع الذي يتصرف في حياته اليومية على نحو يتلاءم مع المعلومات التي يلقنها لأطفاله في المدارس والجامعات.

وإذا عدنا إلى الأرقام مرة أخرى، وتلمسنا منطوقاتها، فسنجد أن أمتنا من أقل الأمم إنفاقاً على البحث العلمي، وعلى كل ما يتصل بالمعرفة التقنية. وهذا شيء مؤسف للغاية، لكن لا بد من استعراضه حتى نضع النقاط على الحروف.

* في حين يسهم المواطن في الدول النامية بثلاثة دولارات لصالح الأبحاث العلمية سنوياً، فإن إسهام الفرد في الدول المتقدمة لا يقل عن « ٦٦ » دولار. ويرتفع هذا الرقم ليصل في هولندا وأمريكا إلى « ٣٣١ » دولار لكل مواطن، أي إن الفارق يصل إلى نحو مئة ضعف!.

* بلغت نسبة المهندسين والعلماء في البحث والتطوير في الدول المتقدمة مستوى عالياً، ففي اليابان هناك « ٤٠٩٠٩ » من هؤلاء لكل مليون شخص من السكان. وفي ألمانيا « ٢٠٨٣١ » وفي روسيا « ٣٠٥٨٧ » وفي أمريكا « ٢٠٤٤٨ » على حين أن نسبتهم في جميع الدول الإسلامية تعد متدنية جداً. وتعد أذربيجان الأولى بين الدول الإسلامية في نسبة العلماء إلى عدد السكان، وقد بلغت تلك النسبة « ٧٩١ » شخصاً لكل مليون. أما في مصر فهي « ٤٥٩ » في المليون. وفي باكستان «٧٢» وفي نيجريا «١٥» وفي السنغال «٣» ! إن الفارق بين اليابان وبين السنغال في أعداد المشتغلين بالبحث والتطوير يصل إلى «١٣٦٣٦» مثلاً، وهذا شيء مخيف!.

* يعد استخدام الإنترنت دليلاً على الالتصاق بالمعارف الحديثة وعلى الانفتاح المعلوماتي، ولهذا فإنه بات مؤشراً على التقدم في البحث العلمي. ووضع الدول الإسلامية في هذا الشأن أيضاً غير مريح. وعلى سبيل المثال فإن من يستخدم الإنترنت

في أمريكا وصلوا إلى «٥٠١» من كل ألف شخص. وفي ألمانيا «٣٧٣» . وفي سنغافورة «٤١١» وفي اليابان «٣٨٤» . أما في الدول الإسلامية فالأرقام كالتالي: في تركيا «٦٠» من كل ألف. وفي المغرب «١٣» . وفي سوريا «٣,٦» في أذربيجان «٣,٢» . باكستان «٣,٤» السعودية «١٣,٤» مصر «٩,٣» اليمن «٠,٩» ! وتجد نحواً من هذه المفارقات بين الدول المتقدمة والدول الإسلامية في أعداد الحاسبات الشخصية ومواقع الإنترنت وفي الصادرات التقنية المتقدمة، وأعداد براءات الاختراع وما شابه ذلك مما له صلة بالبحث العلمي والتقدم التقني الناتج منه. إن شح الإنفاق على البحث العلمي جعل الأمة بعيدة عن الصناعات الدقيقة وبعيدة عن الصناعات الإلكترونية وصناعة الأجهزة الطبية المتقدمة والأسلحة المتطورة.. وهذا أدى إلى انتشار البطالة، وإلى اعتماد الأمة على غيرها في حماية أمنها وتأمين الكثير من الأدوات المطلوبة لاستمرار الحياة اليومية. كما أن ضعف الإنفاق على البحث العلمي جعل معظم أنشطة القوى العاملة لدينا، يقوم على الجهد البدني، وليس على الجهد العقلي والإبداعي والتحصيل المعرفي، أي جعلنا نشعر بالغربة عن عصرنا، حيث إن الأمم المتقدمة تتسابق اليوم إلى إنتاج التقنيات التي تساعد على الاقتصاد في الجهد العضلي، في حين أن كثيراً من الشباب المسلم يبحث عن فرصة عمل يستهلك فيها طاقته الجسمية، فلا يجد!.

إننا إذا لم نتحول من التجارة إلى الصناعة، فلن نجد المحرِّض على الإنفاق على البحث العلمي. وهذا التحول يحتاج إلى قرارات استراتيجية جريئة، لأنه سيعني إغضاب أولئك المتنفذين الذين يمكن لهذه القرارات أن تفوت بعض مصالحهم.

إن على صانعي الخطاب الإسلامي أن يكسبوا خبرات إضافية في فهم الواقع البحثي للأمة وفي كيفية معالجته. المشكلة عامة وأضرارها تصيب الجميع، ومن ثم فإنه لا بد من معالجة عامة لها.

٧ ـ يمكن للمرء أن يلاحظ أمراً مهماً في حياتنا العامة، هو أن قدرتنا على المقاومة والاستبسال أكبر بكثير من قدرتنا على المبادرة والبناء والتنظيم. أما قدرتنا على المقاومة فواضحة جداً، حيث إن أمة الإسلام تملك أكبر عدد من الشباب ـ يعدون بالملايين ـ المتحفز والمستعد للموت في سبيل الله ـ تعالى ـ والذود عن حياض الإسلام وديار المسلمين. إنهم يحملون روح الرجل الملحمي الذي يرخص نفسه في سبيل شيء عزيز عليه. كما أن الشعوب الإسلامية تملك حساسية عالية جداً تجاه أي شيء يسيء إلى الأصول والرموز الإسلامية. ولا تكاد تحصى المواقف والحوادث التي قدم فيها المسلمون أرواحهم عن طيب خاطر في سبيل الدفاع عن مسجد أو تأديب شخص تطاول على القرآن أو على نبي الإسلام ـ عليه الصلاة والسلام ـ. وهذا شيء حميد وعظيم بكل المقاييس، وهو ذو دلالات كبيرة. لكن علينا من وجه آخر أن نميز بين السياق العام الذي يجب أن يسود، وبين ما يعد حماية لذلك السياق.

إن السياق العام لجهد الأمة ليس مقاتلة الأعداء، وليس التهيؤ الدائم للرد على أي أذى يوجه إلينا من هنا أو هناك، وإنما العمل على بناء الأمة على هدي من عقيدتها وشريعتها وتهيئة الظروف الموضوعية التي تساعد المسلم على أن يكون أقرب إلى الله ـ تعالى ـ وعلى أن يعيش حياته بكفاءة وكرامة. ومهمة روح المقاومة وأخلاقيتها حماية ما نبنيه وحياطته. وإذا صحت هذه الرؤية ـ وهي صحيحة إن شاء الله ـ فإن هذا يعني أن ما ينبغي أن يشغل بالنا ويستنفد جل طاقتنا هو أن نعمل من أجل أن نحيا للإسلام وبالإسلام، وأن نتعلم كيف نقدم النماذج الراقية فيما يصلح البشرية من خلال حياتنا العامة في المجال السياسي والتربوي والاجتماعي والاقتصادي. وينبغي مع هذا أن نملك الاستعداد للموت في سبيل الله ـ تعالى ـ من أجل المحافظة على الملة وكرامة الأوطان. إنني اشعر أن هذه الرؤية لم تنل ما تستحق من البلورة والتحديد، ولهذا فإن كثيراً من شباب الأمة يجدون أنفسهم عاجزين عن الارتقاء بالحياة الإسلامية وإيقاف

التحلل الخلقي والاجتماعي في بلادهم، لكن يبدون براعة نادرة في طلب الشهادة والموت في سبيل الله. وكثيراً ما سلكوا بنيات حسنة مسالك أضرت بالأمة، وألحقت بهم وبعائلاتهم أفدح الخسائر دون أن يكونوا قادرين على استخلاص العبرة وتعلم الدروس. إن جهل الناس بالدين وبعدهم عن الاستمساك به، بالإضافة إلى المشكلات المختلفة التي جعلت الأمة تحتل معظم المقاعد المخصصة للأمم الضعيفة والمتخلفة... إن هذا هو الذي جرّأ الآخرين على الاعتداء علينا. ومن ثم فإن تغيير هذه الحال هو الذي سيوقفهم عند حدودهم، ويمكننا من الرد عليهم بالطريقة الملائمة. وتذكرني هذه الحالة بالقصة الرمزية التي تقول: كان هناك رجل شهم يجيد السباحة والإنقاذ، وكان يقف على ضفة نهر جارٍ، فإذا برجل يكاد يغرق، فألقى بنفسه في الماء، وحاول إنقاذه، فتمكَّن من ذلك بعد لأي. ولم يكد الرجل يفرغ من ذلك حتى رأى رجلاً آخر مشرفاً على الغرق، ويطلب النجدة، فألقى الرجل الشهم المنقذ بنفسه في الماء، وبعد محاولة باسلة تمكن من ذلك، لكن بعد أن أفرغ كل طاقته، وأصابه الكلل. وبينما هو كذلك فإذا برجل ثالث يستنجد.. وهنا قال له أحد الأصدقاء: لن تستطيع الاستمرار على هذه الحال، وعليك أن تمضي في الاتجاه المعاكس للنهر؛ لتعرف من الذي يلقي بالناس في النهر. فذهب، ووجد هناك رجلاً شريراً يلقي في النهر كل من اقترب منه، فتشاجر معه وطرده بعيداً عن النهر، وبذلك انتهت المشكلة. نحن نريد أن نغلق الأبواب التي يدخل منها الشرير عوضاً عن الانشغال الدائم بإصلاح ما يفسده في الداخل.

ونظراً إلى أهمية قضية البناء والمقاومة، فإن علينا أن نتساءل عن أسباب كوننا أقدر على المقاومة أقدر منا على الإبداع والمبادرة والبناء.

ولا شك أن الجواب الذي قد نعثر عليه سيكون غير دقيق، لكن في مقاربة أولية، يمكن أن نقول:

أ ـ من السهل أن نندفع نحو المقاومة والممانعة والتترس لأن الظلم الذي يشعر به كثير من المسلين بالإضافة إلى انسداد الآفاق نحو استرجاع الحقوق وكسر الهيمنة الخارجية.. كل هذه الأمور تجعل من المقاومة شيئاً أشبه بالغريزي، إذ إن كل الكائنات الحية تنكمش حين تهاجم. وتارة تقابل الهجوم بهجوم مضاد من أجل الدفاع عن الوجود. وتستطيع أن تقول: إن ثقافة المقاومة ثقافة بسيطة، تقوم على معادلة سهلة وقريبة. أما ثقافة البناء والإصلاح، فهي ثقافة معقدة للغاية، والفرق بينها وبين ثقافة المقاومة كالفارق بين عمل حجامة لرجل وزرع كبدٍ له. والبسيط يجتذب دائماً أعداداً أكبر.

ب ـ إن القيام بمقاومة العدوان لا يحتاج إلى إصلاح وتغيير للأنفس والعادات. إن المقاوم يمكن أن يقوم بعمله إذا امتلك الشجاعة والحماسة والاحتساب. والذين يملكون الشجاعة في الشباب والكهول كثيرون. أما بناء الأمة وتحصينها، والعمل على ازدهارها، فإنه يحتاج إلى تغييرات تربوية ونفسية واجتماعية وسياسية واسعة النطاق. إنها تمس جوهر العقلية التي يحملها الإنسان المسلم، وتمس ثقافته وسلوكه. وهذا أمر شاق وعسير. إن التغلب على جيش جرار يكون في أحيان كثيرة أسهل من تغيير عادة لدى ألف من المسلمين! الموت في سبيل الإسلام أسهل من تغيير عادة لدى ألف من المسلمين! الموت في سبيل الإسلام أسهل من العيش للإسلام وبالإسلام.

ج ـ تشهد الساحة الثقافية اليوم تغييرات بعيدة المدى، وتتسم بشي من الخطورة؛ إذ إن تعقد المشكلات واتساع الحياة الحضرية، جعلت القدر المطلوب من الدراية والمعرفة لتسيير شؤون الحياة وتلبية متطلبات النهضة يتسم بالضخامة والحداثة. ومن هنا فإن ثقافتنا الموروثة بدأت تفقد أهميتها في نظر الأجيال الجديدة، بسبب تقادم طروحاتها وضآلة الصالح من مقولاتها لمعالجة المشكلات المتجددة. وهذا ظاهر للعيان في تراجع حركة الإقبال على الكتاب التراثي لصالح كتب اللغة الإنجليزية والحاسب

الآلي وإدارة الأعمال وتنمية الشخصية... هذه الوضعية أوجدت قدراً من الحيرة لدى كثير من الشباب المسلم، حيث إن كثيرين منهم لا يجدون في ثقافتنا الموروثة ما يكفي لتغطية متطلبات النهضة، كما أنهم يستوحشون من الاقتباس الثقافي والمعرفي ممن يعتقدون أنهم أعداء وخصوم. ولهذا فإن ثقافة البناء والتقدم لديهم، ما زالت ضامرة. وترتب على هذا ضآلة الجهود الاجتماعية التي تبذل على صعيد التنمية والنهضة.

هذا كله لم يحدث بكيد من الغرب أو الشرق، وإنما حدث بسبب فترة الانقطاع الحضاري التي دامت ستة أو سبعة قرون؛ حيث فقدت المبادئ والقيم الإسلامية المطلوبة للنهوض زخَمها ووظائفها من خلال عدم تجديد الآليات والأدوات والبيئات التي تحتاجها[1].

مهما يكن الشأن فإن الخطاب الإسلامي مطالب اليوم بالقيام بتحليل عميق لهذه الظاهرة ثم محاولة نشر ثقافة المبادرة والبناء ووضع ثقافة المقاومة وروحها في إطار تلك الثقافة وحمايتها. وهذا هو عين المطلوب لامتلاك رؤية حضارية جديدة.

٨ ـ في زمان شديد التعقيد ـ كزماننا ـ يتم التفاعل مع ما هو قائم على الأرض على نحو أوضح وأوسع من التفاعل مع ما هو معنوي ورمزي. لم لا ونحن نعيش في عصر المادة، أي في العصر الذي تكون فيه الكلمة الأولى لما هو مادي، كما يكون هو أيضاً محور الصراع والنزاع. ومعظم المسلمين لم يعطوا هذه الحقيقة الساطعة حقها من الاعتبار، فظلوا يعطون الاهتمام للكلام على حساب الفعل وللعاطفة على حساب العقل، وللمرتجل على حساب المؤطر والمنظم. وهذا ظاهر في معظم أنشطتنا وعلى جميع

(1) حين يسجن إنسان لمدة ثلاثين سنة، فإنه عند سراحه سيجد نفسه في حاجة إلى تأهيل جديد كي يتمكن من فهم ما جدَّ في الحياة خلال تلك الفترة، وكي يتمكن من الانخراط في دورة الإنتاج. وهذا ما يحدث تماماً للمبادئ والقيم والنظم حين تحرم مدة طويلة من التفاعل مع الأحداث الجارية. وهذا ما حدث لجوانب عديدة من ثقافتنا الإسلامية الموروثة.

الأصعدة. قال أحدهم: من علمائنا من إذا عرضتْ عليه المسألة أو المشكلة أصدر فيها فتوى. ومنهم من إذا عرضت عليه ألقى فيها خطبة أو محاضرة. ومنهم من يؤلف كتاباً. وهذا القول يلخص على نحو عام ردود أفعالنا على المعضلات والأزمات التي تقلق الصفوة من أبناء الأمة. ستظل للفتوى والمحاضرة قيمتها ودورها، لكن صار الزمان يتطلب شيئاً جديداً؛ حيث إن كثرة أعداد الناس وتنوع حاجاتهم والأزمات التي يواجهونها تتطلب المؤسسة والهيئة والمنظمة والرابطة والاتحاد... وحين نفعل ذلك فإنه سيكون في إمكاننا التحدث عن تقدم حقيقي وملموس. الوقف الخيري في تاريخنا قدم النموذج لدور المؤسسة في بناء الحضارة، فقد أوقف أحد المحسنين داراً في دمشق لإيواء القطط العمياء. وأوقف آخر داراً للدواب العاجزة. وأوقف ثالث مالاً لإمداد الرضع بالحليب بشكل يومي... إن ذلك الوقف حلَّ مشكلة يعاني منها بعض أبناء المجتمع، أو يعاني منها بعض الحيوانات الأليفة. وذلك الحل كان يبدو في عيون الناس أكثر نجاعة من الكثير من الخطب والمقالات التي تحث الناس على القيام بأمر ما تجاه بعض وجوه المعاناة. الغرب اليوم يعالج مشكلاته بالطريقة نفسها، وأنت لا تملك إلا أن تدهش من أعداد المؤسسات الطوعية واللاربحية التي تم تشييدها هناك من أجل مساعدة العناصر الضعيفة والاستدراك على القصور في النظم الاجتماعية. ويكفي أن نقول: إن في الولايات المتحدة اليوم ما يزيد على مليون ونصف مؤسسة لاربحية. وهي تزيد بمعدل سبعة وثلاثين ألف مؤسسة سنوياً. وفي فرنسا ستمئة ألف مؤسسة لاربحية. وعند اليهود في فلسطين المحتلة ثلاثون ألف مؤسسة، يعمل فيها قرابة ١١٪ من القوة العاملة هناك!

إن ضعف «المأسسة» يشكل ملمحاً من ملامح الأزمة الكبرى التي تعصف بالأمة اليوم. وهذا الضعف يتجلى في مشهدين:

الأول: هو قلة المؤسسات التي تقوم بالمهام الحضارية التي تحتاجها الحياة المعاصرة.

الثاني: عدم توفر الروح المؤسسية الجيدة في المؤسسات القائمة، حيث إنك تجد أن معظمها إما أنه يشكو من ضعف أو فساد في إدراته، أو يشكو من انعدام روح الفريق وسيطرة الشللية، أو يشكو من انعدام الفاعلية أو ضعف الإمكانات. ويمكن أن نقول: حقاً إن مؤسساتنا تشكل ترجمة أمينة لأخلاقنا وحيويتنا وكفاءتنا. قلة المؤسسات الطوعية واللاربحية تساعد الكبار على مزيد من السيطرة على الصغار، كما أنها تجعل ملايين الشباب حائرين في العثور على طريقة يخدمون من خلالها الأمة. وينتج عن هذا أن نرى الكثير من المشكلات التي لا يعرف من هو المسؤول عنها، كما لا يعرف من يمكن أن يخفف من لأوائها.

إن الخطاب الإسلامي الجديد يستطيع أن يبلور هذه القضية، وأن ينمي الوعي بها لدى الخاصة والعامة، ولا سيما أنه يملك الكثير من الأدوات التي تمكنه من ذلك.

٩ ـ لا يمكن للمرء أن يتحدث عن الأزمة المعاصرة لأمة الإسلام دون أن يعرِّج على شيئين مهمين جداً في حياتنا، هما القضاء والتعليم.

مهمة القضاء حماية العناصر الضعيفة من بغي العناصر القوية وتطبيق النظم والقوانين السارية وضمان احترام الدستور وحماية الأخلاق والآداب العامة من عبث العابثين. وفي هذا الإطار نجد كثيراً من الدول الإسلامية لا تتمتع بدساتير دائمة، أو لديها دساتير لا تعكس تمسك المسلمين بالدين، ولا تعكس جوهر الهوية الإسلامية. والسبب أن كل من يستولي على السلطة يجد في تغيير الدستور ما يؤمن له نوعاً من ضمان الاستمرار في الحكم، أو يرى في تغيير بعض مواده تحقيقاً لأهداف استراتيجية كان يسعى إليها منذ أمد بعيد. في كثير من البلدان الإسلامية لا يقوم القضاء بواجبه

بمنع التظالم ورد الحقوق إلى أهلها. هناك إهمال ومماطلة وأحياناً تواطؤ مع بعض الخصوم ضد بعضهم الآخر. وفي بعض البلدان يصدر القاضي الحكم لمصلحة من يدفع أكثر! وهذا بسبب فساد ذمم بعض القضاة والذي هو نتيجة طبيعية لعدم تطبيق المعايير والشروط الإسلامية عند اختيارهم. وهذا كله في كفة، والحكم بغير ما أنزل الله ـ تعالى ـ في معظم الدول الإسلامية في كفة أخرى!.

إن الذرائع التي يتذرعون بها لترك الحكم بالشريعة الغراء عديدة، لكن ما لا يذكر أهم مما يذكر، وهو ضعف الإيمان بصلاحية الشريعة لكل زمان ومكان بالإضافة إلى الخوف من غضب قادة الدول العظمى إن تم الاحتكام إلى الإسلام عقيدة وشريعة.

بالعدل قامت السموات والأرض، وبالظلم هدمت الحضارات وزالت أمم. ومن هنا فإن مسألة الإنصاف وحماية الضعيف وإحقاق الحق من الأمور التي تتطلب من الخطاب الإسلامي الجديد المزيد من التركيز عليها. أما التعليم فإن له حكاية طويلة. ولا أريد طرح كل أوجل مشكلاته الآسنة، ويكفي أن نقول: إن التعليم في العالم الإسلامي لم ينجح في أبسط مهامه وهو القضاء على الأمية، فما زالت نسبة الأميين ممن هم دون الخامسة عشرة إلى مجموع السكان، تدور في فلك «٤٠٪» وهي نسبة عالية جداً إذا ما قارناها بالدول المتقدمة، حيث إن بعضها تخلص من الأمية على نحو تام ومنذ أكثر من قرن، كما هو الشأن في اليابان. وبعضها تبلغ نسبة الأمية لديه نحواً من ٣٪.

وكثير من الدول الإسلامية، لا يملك الإمكانات لاستيعاب كل المواليد الجدد في المرحلة الابتدائية، كما أن هناك نسبة تسرب عالية من المدارس. وقد كثر الحديث عن علة تخلف المسلمين في المجالات التعليمية، وكثرت الاجتهادات والتوصيفات والحلول، لكن مع كل ذلك، فإن ما يمكن الحديث عنه في سياق تقدم التعليم يظل قليلاً.

علل التعليم كثيرة، لكن يمكن أن نشير إلى أهمها في المفردات الثلاث الآتية:

الأولى: التعليم ـ مثل كثير من الأشياء ـ يمكن أن يؤدى بأكثر من طريقة. يمكن للتعليم أن يكون بدائياً متخلفاً وشكلياً، ويمكن أن يكون فعالاً ومتطوراً. ونظراً لتنوع البيئات التعليمية في العالم الإسلامي، فإن في بعض ديار المسلمين ـ كما في كثير من الدول الإفريقية ـ أشكالاً من التعليم البدائي والذي يصل إلى حد الدراسة تحت الأشجار دون كتاب أو دفتر، وإنما تتم الكتابة على ألواح موروثة إلى جانب حفظ بعض المنظومات والمتون. إنه جهد مشكور لمحو الأمية أو شيء يزيد قليلاً على هذا. وفي بعض البلدان الإسلامية تعليم مستوف لكثير من شروط الجودة، لكن هذا قليل. المال شيء أساسي في التعليم الحديث لأن الغاية منه اختلفت عن الغاية من التعليم في العصور الغابرة، حيث لم يكن الارتباط بين العلم وطلب الرزق واضحاً في معظم الأحيان. أما اليوم فإن الطلاب يدرسون ليحصلوا على شهادة وخبرة تؤهلهم للانخراط في سوق العمل. وهذا يعني أن سوق العمل هو الذي يحدد نوعية الخبرة التي ينبغي أن يخرج بها المتعلم من وراء الانتساب إلى المؤسسات التعليمية. وهذه الخبرة تعتمد اليوم على امتلاك المهارات أكثر من اعتمادها على المعلومات، مما يعني أن التعليم الجيد بات يشترط توفير المزيد من البحث التطبيقي والمزيد من التجربة والتدريب والمعايشة للواقع. وتحقيق هذا يعتمد على نحو أساسي على المال؛ فالمدرسة في حاجة اليوم إلى المعامل الجيدة وإلى الحاسبات الآلية وإلى المختبرات والورش. وبما أن معظم الدول الإسلامية فقيرة فإنها لا تستطيع توفير ذلك لمدارسها على النحو المطلوب. ولهذا فإن ضعف التجهيزات في المدارس يشكل ملمحاً مهماً من ملامح أزمة التعليم في العالم الإسلامي.

المشكل أن الدول المتقدمة هي التي تضع اليوم مواصفات التعليم الجيد ـ كما تفعل

في معظم الأشياء ـ وهي دول غنية والزيادة السكانية لديها محدودة. وهذا يجعل الوفرة الاقتصادية لديها تنعكس على التعليم في صورة تحسين الشروط والمواصفات وتوفير المزيد من التجهيزات وتحسين أوضاع المعلمين ومساعدة الطلاب الفقراء والإنفاق على البحث العلمي.

المشكلة في العالم الإسلامي على المستوى النظري ليست في الزيادة السكانية، ولكن في عجز خطط التنمية عن مسايرتها. كثير من الدول الإسلامية لا يحقق تنمية جيدة بسبب سوء الإدارة وفساد الذمم. وبعضها لا يفعل ذلك بسبب تخلف الفرد وجهله وكسله. وبعضها يعاني من شح الموارد.. حتى يستطيع بلد ما المحافظة على نسبة نمو ٥٪ سنوياً، فإن عليه أن يوفر من الناتج[1] القومي في حدود ٣٠٪ من أجل إدخاله في دورة الاستثمار الجديد. فإذا كان الناتج القومي منخفضاً إلى درجة العجز عن تلبية الحاجات الأساسية، فإن إمكانية التوفير تكون شبه معدومة؛ ومن هنا فإن المواليد الجدد يفدون على بيئات لا تتوفر فيها البنى الأساسية المطلوبة لتربيتهم وتعليمهم على النحو المطلوب. ولهذا فإنهم يشكلون ضغطاً إضافياً على ما هو متوفر من مرافق وخدمات ومؤسسات، مما يعني التراجع المستمر في كفاءتها. وهذا ما يحدث فعلاً في العديد من البلدان الإسلامية.

الثانية: يشكل عصر العولمة الذي يظلنا اليوم اختباراً قاسياً لكل المبادئ والأفكار والقيم السائدة بسبب أن العولمة تلقي بحجر ضخم في المياه الراكدة، وبسبب نشرها لعدد كبير من القيم والعادات الاستهلاكية القائمة على البحث عن المزيد من المتعة والرفاهية الشخصية. ولهذا فإننا نشاهد كثيراً من الشباب والمراهقين رسبوا في اختبارات العولمة، فضاع منهم الاتجاه، وضيعوا الهدف الأسمى، وانغمسوا في ملذات

(1) الناتج القومي هو مجموع ما ينتجه قطر من الأقطار من سلع وخدمات سنوياً.

الحياة الآنية دون أي محاولة للمقاومة أو التسامي، ودون أي استشعار للمخاطر التي تترتب على ذلك. ومن هنا فإننا نشعر أن كثيراً من طلاب المدارس والجامعات اضطربت علاقتهم بمدلولات العلم والمعرفة والتعلم، واضطرب فهمهم لعلاقة العلم بتهذيب النفس والسلوك. والظاهرة اللافتة في هذا الشأن تتمثل في فقد الحماسة للتعلم لدى أعداد كبيرة من الطلاب، مما يجعلهم ينظرون إلى المدرسة على أنها أشبه بسجن والنظر إلى المدرس على أنه أشبه بسجَّان. ويترتب على هذا بذل الحد الأدنى من الجهد الذي يحول دون الرسوب وفضيحته. ونحن هنا لا نعمم، وإنما نتحدث عن ظواهر عامة. قد فقد التعليم ما كان يتمتع به من جاذبية وهيبة واحترام. وأصاب كثيراً من المدرسين شيء من هذا حيث فقدت أعداد كبيرة منهم الإحساس بشرف المهنة وشرف الانتماء إليها، وهذا شيء مفزع؛ إذ إن من الخطير جداً أن يشعر المعلم ـ ومثله غيره من الموظفين ـ أن مستقبله ليس في مهنته، وإنما في المؤسسة التي لديه، أو الأسهم التي اشتراها، أو الوظيفة التي ينتظر الفرصة للانتقال إليها... أنا لا ألقي كل اللوم في هذا على العولمة، فهناك ولا شك أسباب أخرى، قد يكون أهمها ضعف الروح العلمية في مجتمعاتنا، وعدم وجود تقاليد رفيعة، تمجد الإنجاز المعرفي، وتقدر البذل التربوي. وكذلك شعور كثير من المعلمين بأن التعليم لا يوفر لهم المردود المادي الذي يكافأ جهودهم، ولا المردود المعنوي الذي يستحقونه، لكن الحقيقة أن الحماسة للتعليم قد تراجعت إلى حد بعيد عما كانت عليه قبل ثلاثين سنة حتى في الدول التي ينال المعلم فيها مرتباً عالياً؛ مما يدل على أن الأسباب معقدة ومتداخلة.

الثالثة: يبدو لي من خلال معرفتي وتجربتي التعليمية أن ما نتطلع إليه من أهداف علمية وتربوية، ليس موضع اتفاق بين المعلمين في البلد الإسلامي الواحد. وتكون هذه المشكلة أكبر في حالة النظر إلى هذه المسألة على امتداد العالم الإسلامي. وما هو متفق عليه، ليس واضحاً بالقدر الكافي. وبعض ما هو واضح ليس حاضراً في الوعي

على النحو المطلوب. ولو أننا طرحنا على مئة معلم مسلم من ثلاثين دولة إسلامية سؤالاً يقول: لماذا نعلم؟ لجاءتنا أجوبة عديدة متباينة تبايناً غير قليل. وإذا أردنا وضع النقاط على الحروف، فإنه يمكن القول: إن من الصعب على مدرس لا يقيم كل فرائض الإسلام، ولا ينتهي عن معظم مناهيه أن يستحضر أثناء تدريسه ما يتعلق بالبناء الإيماني للطلاب، أو أن يحثهم على خوف الله ـ تعالى ـ ومراقبته، أو أن يتحدث عن المشكلات التي تحيط بالأمة نتيجة الوقوع في الفواحش و نتيجة الابتعاد عن الأخلاق الإسلامية، أي أن ضعف الالتزام لدى المعلم سيجعله يعرض عن التحدث في أمور مهمة لاستقامة الناشئة. هذا كله إذا فرضنا وجود قناعات واحدة لدى المدرسين. وهذا الفَرَض بعيد عن الواقع، فمثقفو الأمة مختلفون فعلاً حول الكثير من الأهداف الأساسية على صعيد التربية وعلى صعيد التعليم. وأعتقد أن علينا أن نحقق حداً أدنى من وحدة الرؤية العامة لأهداف التعليم. وهذا الحد يجب أن لا يقل عن الإيمان بأهمية إعداد الناشئة لعيش زمانهم بكفاءة واقتدار في إطار الالتزام بالمبادئ والقيم الإسلامية النبيلة. وهذا يحتاج إلى نشر وعي ذاتي واسع وعميق بجوهر الرسالة التي ينبغي أن يؤديها التعليم وحجم الجهد المطلوب لإبلاغها. وأحمد الله ـ تعالى ـ أن تقدماً جيداً قد حدث خلال العقد الأخير على صعيد هذه المسألة في بعض البلدان الإسلامية ـ على الأقل ـ لكن ما زال بيننا وبين الممكن والمطلوب في هذه القضية مسافات شاسعة.

إن الحديث عن الأزمة التي تكتنف الأمة حديث طويل، وقد بقي لدينا الكثير مما يجب أن نذكره على العديد من الصعد، وسوف نفعل ذلك ـ بإذن الله؛ تعالى ـ عند الحديث عن تجديد الخطاب الإسلامي في المجال السياسي والثقافي والاجتماعي؛ لكن أجببت هنا أن أبرز بعض ما أعتقد أنه مهم من جوانب تلك الأزمة.